نظمي الجعبة*

القدس في عين العاصفة:
بين انتفاضة الأقصى وقرار ترامب

على الرغم ممّا يشاع من مناخات إحباط إزاء مستقبل القدس والمقدسيين، فإن الواقع يشير إلى أن الإجراءات الاحتلالية الإسرائيلية كلها، على قسوتها، لم تثمر كثيراً، بل إن صمود المقدسيين أثمر تمسكاً بأرضهم وقضيتهم وصل إلى حد فرض تراجع إسرائيل عن إجراءاتها المشددة خلال تموز/يوليو ٢٠١٧، علماً بأن جميع ما قامت به سلطات الاحتلال منذ سنة ١٩٦٧ حتى الآن لم يثبّت أقدامها في القدس بعد. لكن صمود المقدسيين لا يزال يحتاج إلى دعم فلسطيني وعربي وإسلامي واسع في الحقول كافة.

تصدرت القدس أخبار المنطقة من جديد، سواء عبر الإجراءات الإسرائيلية أو عبر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وذلك بعد أن غابت القدس في ظل أحداث جسام اجتاحت المنطقة العربية بحروبها الأهلية، وتحولت إلى شعارات وخطابات لكسب الشرعية السياسية والمزاودات الإعلامية من هذا الطرف الإقليمي أو ذاك.

وبالتأكيد، يجب فهم البعد الإفنجيلي (الإنجيلية الصهيونية/evangelical) لإعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل وتوقيعه قرار نقل السفارة الأميركية إليها، وهو المتأثر بمواقف نائبه مايك بنس، كتحقيق رؤية توراتية من منطلق ديني متعصب وأعمى، يرى الحقائق من جانب ويتجاهلها من جانب آخر، وأن وجود إسرائيل هو تحقيق لنبوءة دينية، وليس كضرورة استراتيجية فقط.

لقد عبّر نائب الرئيس الأميركي بنس في خطابه أمام الكنيست الإسرائيلي عن موقف "المسيحيين الجدد" الذين لم يعودوا يترددون في التعبير عن موقفهم بصراحة ووضوح، بل إنهم يحتفلون بالرئيس ترامب الذي فسح أمامهم المجال واسعاً للتعبير عن أنفسهم من

* أستاذ التاريخ في جامعة بير زيت.

خلال نائب الرئيس الممثل الوفي لهذا التيار والمؤمن بمبادئه.

تأثر الرئيس ترامب أيضاً بالمواقف الصهيونية لسفير أميركا في تل أبيب ديفيد فريدمان، وهي غير خافية على أحد، ويقال إنه من أكثر المؤثرين في الرئيس ترامب في شأن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وذلك عبر صهره جاريد كوشنر ومستشاره لشؤون الشرق الأوسط جيسون غرينبلات، فكلاهما لا يتحرك في الشرق الأوسط من دون استشارة فريدمان. ويُذكر أن الإدارة الأميركية حاولت ضم فريدمان لمرافقة ترامب في أثناء زيارته الأراضي الفلسطينية على الرغم من شذوذ هذا الأمر، نظراً إلى أن السفير الأميركي في تل أبيب ليس له علاقة بالفلسطينيين. وبغضّ النظر عن مواقف فريدمان الواضحة والمؤيدة للمستوطنين، فإن غرينبلات اصطحبه إلى جلسة مفاوضات جرت مع الجانب الفلسطيني عُقدت في القدس الغربية.[1] ويُذكر أن العادة جرت بأن يكون القنصل الأميركي العام في القدس هو المسؤول عن العلاقات مع الفلسطينيين.

ومن الجدير ذكره أن أفكار فريدمان لا تتلاقى في الحقيقة مع الليكود فحسب، بل تتعداه إلى تطابق مع مواقف المستوطنين أيضاً، فهو يُعتبر منذ أعوام طويلة أحد الداعمين الرئيسيين لمستعمرة بيت إيل، كما أنه لا يُخفي موقفه من تأييد ضم مساحات واسعة من الضفة الغربية لإسرائيل، وهي المناطق المعروفة بالكتل الاستيطانية. ومن المهم أيضاً القول إن الرئيس ترامب هو أول رئيس أميركي يزور حائط البراق في أثناء فترة ولايته.

هذا التقارب الأميركي الشديد مع الموقف الإسرائيلي، وعلى الرغم من أن الخطاب الرسمي لواشنطن لم يصل قط إلى هذا المستوى من الوضوح الذي بدا مع إدارة ترامب، فإنه كان معلوماً للجانب الفلسطيني، وبشكل جليّ، منذ مفاوضات واشنطن خلال الفترة ١٩٩٢ – ١٩٩٣، إذ كان الموقف الأميركي، عبر دنيس روس مثلاً، في كثير من الأحيان، أكثر تعصباً وتشنجاً من مواقف الجانب الإسرائيلي. والسياسة الأميركية الآن أكثر وضوحاً وعلانية في الدفاع عن مصالح إسرائيل في قضايا لم تكن إسرائيل قادرة على طرحها سابقاً، وذلك لـ "تصحيح خطأ عمره سبعون عاماً"، كما جاء على لسان بنس في خطابه أمام الكنيست.

القدس قضية حية

في المحصلة، وحتى إن كانت القدس غابت لسبب أو لآخر عن الساحة العربية والدولية، إلاّ إنها بقيت قضية حية في فلسطين عامة، ولدى المقدسيين خاصة، بل تصدرت الأخبار المحلية اليومية، واشتعلت عدة مرات، وخصوصاً في هبّة تموز/يونيو ٢٠١٧ التي أذهلت الجميع. وقد تساءل البعض من أين لسكان القدس الذي يخضعون لجميع أشكال الاضطهاد على مدار خمسة عقود أن يستجمعوا هذا التحدي كله؟

في هذا السياق يمكن تسجيل طريقتين للنظر فيما آلت إليه الأمور في القدس:

الأولى نظرة تشاؤمية تقود إلى استنتاج أن قضية القدس أصبحت خاسرة، ولم يعد هناك أي شيء في المدينة بعد أن التهمها الاستيطان وسيطرت عليها الأسرلة، وأن ما قام به الرئيس الأميركي ليس سوى "اعتراف بالأمر الواقع" الذي أنجزته إسرائيل في غفلة،

أو تحت مجهر العرب والفلسطينيين خلال العقود الخمسة الأخيرة، وأن البراغماتية السياسية تقتضي الاعتراف فعلاً بالواقع. وهذا الموقف ربما يكون بعض الدول العربية قد اتخذه في أثناء المشاورات التي سبقت إعلان ترامب، أو حتى بعد الإعلان، وفق ما ذكرته بعض وسائل الإعلام، إلاّ إننا من منطلق إيجابي نميل إلى القول إن مواقف الأنظمة العربية هي المعلنة في الإعلام الرسمي، وليس تلك التي تسربها الصحافة، ولا سيما الإسرائيلية منها، وذلك لسبب وجيه هو الحفاظ على الطاقة الإيجابية في النضال من أجل القدس.

النظرة الثانية إيجابية ومتفائلة، تقول إن لا شيء حُسم في المدينة، وإن مظهر الشطر الشرقي من القدس ما زال عربياً، وسكان المدينة يستطيعون، بما يملكون من مقومات نضالية، فرض وقائع مغايرة إذا ما استمروا في استخدام المصادر المتعددة لقوتهم، واستطاعوا تجنيد الدعم والتأييد الضروريين لذلك.

سنحاول في هذه المقالة التعمق بعض الشيء في وجهة النظر الثانية، لأن الأولى تقود إلى الإحباط والتنازل عن القدس، وتدعو إلى التسليم بالأمر الواقع، وتجعل سكان المدينة يرفعون راية الاستسلام ويجرون وراء معاشهم اليومي، كأنهم ليسوا أصحاب قضية، ولا يدافعون عن كرامتهم وكرامة غيرهم. وفي الحقيقة، يمتلك الفلسطينيون في القدس كثيراً من عناصر القوة الذاتية الكامنة التي يمكن استخدامها، علاوة على الشرعية الدولية ودعم الشعوب العربية، وذلك من منطلق الدفاع عن مصالحهم، إذ إن المصالح الوطنية في القدس تتشابك مع مصالح كثير من دول العالم.

إن تحليل مواقف كثير من دول العالم في مجلس الأمن الدولي وبعدها في الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال المداولات التي أعقبت إعلان ترامب والتصويت على القرارات ذات العلاقة، لا ينبع فقط من اهتمام هذه الدول وإيمانها بالشرعية الدولية على اعتبار أن القدس محتلة، وليس من منطلق الإيمان بشرعية الحق الفلسطيني في المدينة وإن كان كثير من دول العالم يؤمن بذلك فعلاً، ولا من منطلق الإيمان بحقوق الإنسان، وإن كان بعضها يؤمن بذلك فعلاً، بل أيضاً لأن الموقف الأميركي يضرب بمصالح هذه الدول عرض الحائط، فللقدس أهمية خاصة لدى كثير من دول العالم، حتى العلمانية منها.

وفي هذا السياق أذكر أنه في نهاية الفترة الإفرنجية، لم يكن عدد سكان القدس من العرب يتجاوز الألف من المسيحيين الشرقيين من عرب وسريان وأرمن والباقي من الفرنجة، ولم يكن فيها مسلمون؛ فلو سلّم صلاح الدين بالأمر الواقع وتعامل بشكل براغماتي مع القضية، لما قام بما قام به.

عودة إلى سنة ٢٠٠٠

كشفت انتفاضة الأقصى في سنة ٢٠٠٠ بشكل جليّ أن رمز الصراع يتركز بالتدريج بشكل أساسي في القدس، وأن المدينة ستشكل ساحة معارك مستقبلية لحسم الصراع ككل، كما برز دور المسجد الأقصى بشكل لم يسبق له مثيل كشرارة لإشعال حراك جماهيري واسع سواء سُمي انتفاضة أو هبّة جماهيرية أو غير ذلك، فالوقوف أمام المسميات لم يعد مهماً، ولا سيما أن أشكال النضال تأخذ سمات متنوعة لا تتكرر، على أغلب الظن، بسبب تغير الظروف في كل فترة من الفترات،

وخصوصاً أن القمع الإسرائيلي يتطور أيضاً ويتعلم من التجارب ويقوم بتطوير مبادراته وردات فعله، وهو قادر بشكل مذهل على التكيف وامتصاص ردات الفعل وإدخال سكان القدس في دوامات متعددة تشغلهم بعض الوقت، لكن سرعان ما تطرح قضية القدس نفسها من جديد وبشدة أكبر من التي سبقتها وبشكل أكثر تعقيداً ونضجاً ممّا سبق. فالمسجد الأقصى لم يعد رمزاً ومحركاً فقط، بل ارتبط به مزيد من العقائد الدينية والسياسية، واختُزل الوطن فيه.

وفي الحقيقة لم تعد القدس منذ سنة ٢٠٠٠ كما كانت عليه قبل ذلك، فهي لم تهدأ، وكانت في حراك دائم يتصاعد أو يخبو، ويطغى على الأحداث المحيطة أو يختفي بينها، لكن المقام هنا ليس لتتبّع جميع الأحداث والمبادرات النضالية التي جرت في القدس خلال العقدين الأخيرين. وبغضّ النظر عن ظهور فكرة فصل القدس عن سائر الضفة، فإن الموضوع تطور إلى مشروع واضح المعالم بعد الاجتياح العسكري لما يسمى مناطق السلطة الفلسطينية في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، إذ شُرع عملياً في وضع جدار الفصل العنصري ليحل محل أشكال الفصل الأُخرى التي مضى على وجودها عشرة أعوام تقريباً، لكنها لم تكن محكمة. وفي الوقت نفسه، وبخلفية مشابهة هدفها السيطرة والتحكم، تم تقطيع أوصال الضفة الغربية عبر بوابات وسواتر ترابية وبلوكات أسمنتية وشوارع التفافية حولتها إلى جزر متناثرة مقطعة الأوصال يمكن إغلاقها خلال ساعة واحدة والسيطرة شبه الكاملة على حركة السكان الفلسطينيين، بحيث تحولت كل قرية، وفي أحسن الأحوال كل مجموعة قرى وكل مدينة إلى جزيرة معزولة، بينما جرى ضمان حرية الحركة والتنقل السريع والمريح للمستوطنين. وترافق مشروع الفصل، سواء في القدس أو في سائر أنحاء الضفة الغربية، مع مشروع الحل السياسي لمستقبل الأراضي/القضية الفلسطينية، سواء طُبق هذا الحل عبر المفاوضات، أو من جانب واحد (على شاكلة قطاع غزة)، وبالتالي جاء مشروع فصل القدس ضمن هذا الإطار، وذلك لفرض أمر واقع يصعب تغييره، ويساهم في حسم مستقبل المدينة وإيصال رسالة واضحة بأنه لم يعد هناك أي شيء يمكن التفاوض بشأنه في القدس. قد تكون الرسالة هذه وصلت إلى الرئيس الأميركي ترامب، لكنها لم تصل إلى سكان القدس قط.

وكي نفهم ما يدور في القدس وحراكها، لا بد من تصوير أوضاع المدينة وما آلت إليه الأمور. ومع أننا عالجنا هذا الأمر بخطوط عريضة في مقالة سابقة،[٢] إلاّ إنه من الضروري التذكير ببعضها:

القدس أصبحت محاصرة تماماً، فقد نجح الاحتلال فعلاً في تحقيق فصل مادي للقدس عن سائر الضفة الغربية، سواء عبر جدار الفصل العنصري أو عبر المستعمرات، وبات الدخول إلى المدينة أو الخروج منها يتم من خلال معابر عليها بوابات إلكترونية كاشفة للمعادن، يتعرض المواطن الفلسطيني فيها للتفتيش الجسدي المهين، وتتعرقل حركته من مكان إلى آخر. وقد نتج من ذلك فصل اقتصادي وخدماتي ومؤسساتي. وكان الاحتلال يأمل بأن يتعمق هذا الفصل، بحيث يؤثر في الهوية الوطنية، وعمد إلى بث شائعات فحواها أن أهل القدس أصبحوا يربطون مصيرهم بمصير الدولة اليهودية،

وليس بالمشروع الوطني الفلسطيني، علماً بأن الانتخابات البلدية الإسرائيلية الأخيرة في القدس تثبت عكس ذلك، إذ استماتت سلطات الاحتلال في محاولة جذب الفلسطينيين للمشاركة، فوزعت الوعود لتحسين أوضاع الأحياء الفلسطينية، على أمل بأن يشارك أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين في هذه الانتخابات لإبراز أنهم يريدون التعايش والاستمرار في حياتهم كما هي لأنها أفضل من شروط الحياة تحت حكم السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وسلطة "حماس" في قطاع غزة. وكانت النتيجة هزيلة، فقد شارك ٣٥٠٠ فلسطيني تقريباً، من أصل أكثر من ٣٥٠,٠٠٠، أي أن نسبة المشاركة لم تصل إلى ١٪، وفي أحسن الأحوال ٢٪، إذا احتسبنا أصحاب حق الاقتراع فقط.

وكان الرد المقدسي بعد كل إجراء إسرائيلي، ليس الخضوع والتطويع وقبول الأمر الواقع، بل العكس تماماً، فالرفض يتجذر في المدينة، والجيل الجديد الشاب لم يعد يخاف الاحتلال وأدوات قمعه. ونذكّر هنا بالنقاش الذي دار في أروقة أصحاب القرار الإسرائيلي وفي الإعلام وحتى في الأوساط الأكاديمية، بشأن ظاهرة الطفلة عهد التميمي التي تُعدّ نموذجاً لما أصبح عليه الجيل الجديد.

فبعد كل إجراء احتلالي يهدف إلى احتواء سكان القدس والضغط عليهم، كان الاحتلال يكتشف سريعاً عقم سياسته وأوهامه أمام كل هبّة تتم، فيلجأ إلى ابتداع أشكال جديدة، تحت شعار كثيراً ما رفعه: "ما لا يأتي بالقوة، يأتي بقوة أكبر"، فيشتد القمع وتزداد كاميرات المراقبة، ويتم زجّ حتى الأطفال دون الخامسة عشرة في السجون ومعاقبة أولياء أمورهم وسجنهم في البيوت وتحويل الوالدة إلى سجانة تحمل أغلال أولادها، وتعديل القوانين لتمكين أجهزة الأمن من القيام بذلك تحت "غطاء قانوني"، وتتم الإبعادات بالجملة عن المسجد الأقصى والبلدة القديمة، والتنغيص على الاحتفالات الدينية المسيحية، وإغلاق المؤسسات، وهدم المنازل، وسحب حق الإقامة، ومنع لمّ شمل العائلات... والقائمة طويلة.

والشيء المثير هو أن المقدسيين يواصلون تحديهم الاحتلال، على الرغم من أن أوضاع القدس الاجتماعية والاقتصادية في تردّ مستمر، إذ بلغ الفقر أعلى درجاته، وهو وفق الإحصاءات الإسرائيلية يصل إلى ٨٠٪، أي أن الأغلبية الساحقة من سكان القدس العرب تعيش دون خط الفقر، والبطالة تزداد بشكل مطّرد، ويتكثف الإلحاق الاقتصادي، وتُشكّل أدوات الطرد كلها أمام المستثمر الفلسطيني ليغادر باستثماراته إلى الضفة الغربية، ويُربط كثيرون من الشباب بنظام الضمان الاجتماعي الذي يحولهم إلى عالة اجتماعية تنتظر المخصص الإسرائيلي لضمان الدخل، فيغوصون في مشكلاتهم حتى أخمص أقدامهم، وهي حالة تشبه آليات التعامل مع الهنود الحمر في الولايات المتحدة الأميركية، علاوة على سهولة ابتزاز متلقي المساعدات.

وسكان المدينة من العرب لم يعودوا يسكنون في أكثر من ١٣٪ من مساحة مناطق القدس المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، أي أن الأحياء الفلسطينية جرى تحويلها في ظل الاحتلال إلى أحياء صفيح تتكدس فيها العائلات، حتى وصل بعض الأحياء إلى أوضاع تجاوزت فيها مخيمات اللاجئين

سوءاً، من حيث البنى التحتية والمساحات المتوفرة للفرد في السكن.

إن للفقر أمراضاً معروفة، وهي في أعلى مستوياتها في القدس، ومنها تزايد نسب التسيّب المبكر من المدارس، والتي تصل إلى أكثر من ١٥٪ (في الضفة الغربية وقطاع غزة أقل من ١٪)، وارتفاع نسب الإدمان على المخدرات، وشيوع العنف بمختلف أشكاله، وخصوصاً العائلي منه، إلخ.

إن الشطر الشرقي من المدينة بحاجة الآن إلى ٣٠,٠٠٠ وحدة سكنية تقريباً، وإلى ٢٢٠٠ غرفة صفّية. وهذه المؤشرات كلها واضحة، ونتائجها الاجتماعية والاقتصادية واضحة أيضاً، وبقليل من الجهد يمكن استشراف مستقبل سكان المدينة التي يعتقد الاحتلال أنه سيجني ثمارها عاجلاً أو آجلاً، لكنه على الرغم من ذلك، يفضّل صرف الجهد والأموال على تطوير أشكال القمع وتوسيع السجون وتركيب مزيد من كاميرات المراقبة كوسيلة لفرض سيطرته، بدلاً من صرفها على البنية التحتية وتحسين شروط حياة الفلسطينيين.

لكن هذا كله لم يُجْدِ الاحتلال نفعاً، إذ سرعان ما كانت القدس تنفجر في وجهه من جديد، ثم تأتي التحليلات المتنوعة لفهم ما الذي يدفع شاباً في الثلاثينيات من عمره، متزوجاً وله أربعة أولاد، ويملك شاحنة غالية الثمن، وهو في وضع اقتصادي مريح، إلى أن يدهس بشاحنته مجموعة من الجنود، أو ما الذي يدفع بصبية في مقتبل العمر، وتتمتع بمسحة معقولة من الجمال، وهي من عائلة ميسورة الحال ولا تعيش مأساة اجتماعية والمستقبل كل المستقبل أمامها، إلى أن تستلّ خنجراً وتهاجم مجموعة من الجنود وهي مدركة تماماً المصير الذي ستلقاه؟ كما لم يفهم الاحتلال كيف أن رجلاً فقيراً يملك مخبزاً يقع على طرف حارة اليهود ويخبز فيه كعكاً مقدسياً، وبالكاد يستطيع كسب قوت يومه من عمله هذا، يرفض بيعه بمبلغ عشرة ملايين دولار.

لم يجد الاستشراق الإسرائيلي ولا تقارير أجهزة الأمن الإسرائيلية إجابة عن هذه الظواهر التي لم تعد حالة نادرة، علماً بأن الأبحاث والدراسات الإسرائيلية بشأن المجتمع الفلسطيني مستمرة منذ أكثر من سبعة عقود، وتقوم بها معاهد متخصصة في جميع الجامعات، علاوة على الأجهزة المتخصصة وشبكات العملاء، والتعاون الاستخباراتي مع كثير من الأجهزة في المنطقة وحول العالم؛ لكن هذا كله لم يساهم في إيجاد الجواب الصحيح، ولا حتى الاقتراب منه.

فالاحتلال الإسرائيلي، كغيره من قوى الاستعمار، في التاريخ القريب أو البعيد، يصل بغطرسته المستندة إلى قوته "التي لا تقهر"، إلى مرحلة العمى وفقدان القدرة على تحليل وفهم المُستعمَر، ذلك بأن تردّي الأوضاع لا يؤدي إلى التنازل عن الحقوق، وخصوصاً إذا ما كانت هذه الحقوق وطنية ومدعومة بحقوق دينية. الاحتلال لا يريد أن يعترف، ولا حتى أمام نفسه، بأن احتلاله هو المسؤول عمّا آلت إليه الأمور، ولذلك، فإنه يلجأ إلى الهروب من مواجهة الأمر بخلق صراعات بعيدة عن الصراع الأصلي: فمرة يشيع أن "الإرهاب الإسلامي" هو المشكلة، ومرة أُخرى يعتبر إيران هي لب الصراع، ويدعو إلى تشكيل تحالف سنّي مع إسرائيل لمواجهة المد الشيعي، وقد تظهر لاحقاً باكستان كأم

المشكلات في المنطقة، وأن من الضروري التخلص من سلاحها النووي، وربما يُزجّ بالهند في الصراع وتُعقد الصفقات معها. وبعد كل محاولة من هذا القبيل، تعود القضية الفلسطينية لتظهر من جديد، وتفرض نفسها جوهراً للصراع في المنطقة.

الخيارات

من المهم التذكير بأن الفلسطينيين في القدس يشكلون قوة هائلة بأبعاد لم تكن واضحة المعالم في كثير من الأحيان، والمعضلة الكبيرة التي تواجهها إسرائيل هي عدم معرفتها كيف ستحل هذه المشكلة، على اعتبار أن السكان العرب في المدينة هم "مشكلة" يجب التخلص منها: فماذا ستفعل بهم وكيف ستقوم بالتخطيط لحياتهم؟ وهي لا تدرك أبداً أنها ليست اللاعب الوحيد في المدينة، فسكانها يملكون أدوات شتى للدفاع عن وجودهم، ذلك بأن جميع الخطوات التي قامت إسرائيل بها، حتى لو بدت للبعض ذكاء احتلالياً وخطوات تهويدية وأسرلة، وهذا كله بالتأكيد صحيح، إلاّ إن ذلك لم ولن يحل مشكلتها.

ما هي الاحتمالات التي ستعمل إسرائيل على تطبيقها خلال الأعوام المقبلة، إذ لا يعقل أن تتعايش أي دولة في العالم مع حقيقة أن ما نسبته ٤٠٪ من سكان "عاصمتها" هم من الأعداء الذين يجب مراقبتهم طوال الوقت، ويملكون إمكانات تؤهلهم لقلب الطاولة متى شاؤوا؟

١ ـ الاستمرار في الاستيطان بشكل مكثف لقلب المعادلة الديموغرافية التي تقضّ مضاجع الاحتلال: لقد أثبتت الإحصاءات الإسرائيلية أن خمسة عقود من العمل المكثف في استيطان القدس، ونقل المستوطنين إلى الشطر الشرقي من المدينة، وممارسة جميع أشكال التفرقة العنصرية والتهجير... إلخ، أدت إلى وصول سكان القدس العرب إلى نسبة ٤٠٪، وقد تزيد على ذلك، من مجموع ما يسمى سكان "القدس الموحدة". وضمن هذا السياق يأتي النقاش الأخير الذي تديره الوزارات المتنوعة، علاوة على الكنيست، والقاضي بتوسيع حدود بلدية القدس لضم تجمعات استيطانية تقع خارج الحدود البلدية مثل مستعمرة معاليه أدوميم (٤٠,٠٠٠ مستوطن). كما أن النقاش قد يشمل مستعمرات تقع إلى الشمال الغربي من المدينة، ومستعمرات أُخرى (بيتار علّيت مثلاً) تقع حتى إلى الجنوب الغربي من مدينة بيت لحم، وهذا كله لكسر النمو السكاني الفلسطيني، علماً بأن مساحة بلدية القدس الاحتلالية وصلت إلى ١٣٥ كم٢ تقريباً، وهي بهذا تُعتبر مساحة هائلة لبلدية واحدة، متجاوزة بذلك مساحة عواصم مثل باريس ولندن.

٢ ـ إخراج أحياء فلسطينية من القدس تضم ١٢٠,٠٠٠ نسمة أو تزيد، وتقع خارج جدار الفصل العنصري، لكنها داخل حدود البلدية: فقد جرى أيضاً في الآونة الأخيرة مناقشة هذا الأمر في الكنيست بحثاً عن حلول، إذ إن أغلبية أعضاء الكنيست ترفض تعديل حدود القدس بالتنازل عن أي شبر منها، حتى لو كان سكانه من الفلسطينيين، وذلك لمنع وجود سابقة قانونية تؤدي إلى التنازل عن أجزاء من القدس. وبناء على هذا الواقع، ظهرت اقتراحات بإبقاء هذه المناطق داخل حدود البلدية، وتكليف الجيش الإسرائيلي بإدارتها والسيطرة عليها لعجز

الشرطة الإسرائيلية والبلدية الاحتلالية عن القيام بذلك، أو إنشاء سلطة بلدية إسرائيلية جديدة عليها، لكنها ليست بلدية القدس، أو إنشاء إدارات بلدية مستقلة تابعة لبلدية القدس. ولا يزال إطلاق المبادرات مستمراً، ومن الصعب التكهن إلى أين سيقود هذا الأمر، لكنه يدلل على الأزمة التي يعيشها الاحتلال في التعامل مع فلسطينيي القدس.

٣ ـ بغضّ النظر عن المنهج، وبالتالي الآليات المتعددة التي ستتَّبعها إسرائيل في التعامل مع هذه القضية، فإن الفلسطينيين سيواجهون ضغطاً متزايداً لمغادرة المدينة، وقد يقدّم الاحتلال بعض الإغراءات للوصول إلى ذلك، ويبقى التحدي هنا: هل سيجدي ذلك نفعاً أمام الصمود الكبير والتكيّف الهائل اللذين مكّنا فلسطينيي القدس من التعايش حتى مع أقصى الظروف التي خلقها جدار الفصل العنصري، إذ إن أكثر من ١٥٠,٠٠٠ فلسطيني يتنقلون يومياً بين المعابر مغادرين وعائدين إلى المدينة من جامعاتهم ومستشفياتهم ومدارسهم وأماكن عملهم؟ لقد أثبتت العقود الخمسة الأخيرة، أن هذه الإجراءات كلها لم تؤدّ إلاّ إلى شيء واحد جليّ هو إفقار سكان المدينة وزيادة معاناتهم اليومية، لكنها لم تؤثر قط في بقائهم في المدينة وتمسّكهم بحقوقهم التاريخية والوطنية والدينية، كما أنها لم تقلل حجم مقاومتهم لكل إجراء احتلالي. فعلى الرغم من قرار هدم حي البستان في سنة ١٩٩٥ لإنشاء حديقة توراتية على أنقاضه، فإن هذا الحي لا يزال شامخاً مقاوماً، ولم يستطع الاحتلال تمرير سياسته على بضع بيوت فقيرة، لأن سكانه تمتعوا بعناد وطني.[٣]

٤ ـ الاستمرار بالتغني بالإنجازات الإسرائيلية في القدس القديمة ومحيطها، وإعلاء ذلك على أساس أنه إنجاز ضخم للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة: وكي يتم فهم ذلك لا بد من العودة إلى الأرقام، وعدم الاكتفاء بالرموز. ففي البلدة القديمة المسوّرة هناك ٤٠,٠٠٠ ساكن تقريباً، منهم قرابة ٣٠٠٠ مستوطن أغلبيتهم الساحقة يسكنون فيما يسمى حارة اليهود الموسعة التي جرت مصادرتها وإعادة بناء معظم مبانيها في سنة ١٩٦٩، بينما يسكن الباقون في سائر أحياء البلدة القديمة، في بيوت كانت أغلبيتها أملاكاً يهودية قبل سنة ١٩٤٨ – وقد سنّت إسرائيل تشريعات لاستعادتها. أمّا البيوت التي جرى تسريبها عبر ضعاف النفوس والسماسرة فلم تتعدّ عدد أصابع اليدين، على الرغم من جميع النشاطات المرعبة التي تمت منذ سنة ١٩٦٧ حتى الآن، وخصوصاً قرار مصادرة مساحة واسعة من البلدة القديمة (ما نسبته ١٣٪ تقريباً من مساحة البلدة المسورة) في سنة ١٩٦٩ لما يُعرف حالياً بحارة اليهود. وبالتالي، فإن التغني بتهويد البلدة القديمة يتم عبر رفع الأعلام الإسرائيلية بشكل تظاهري على المباني الاستيطانية والمباني العامة لإثبات نجاح الخطط الإسرائيلية في السيطرة على القدس، كما يجري التلاعب بأسماء الشوارع والأماكن العامة وحتى أسماء البنايات لإثبات ذلك. وتُستخدم الآثار بشكل واسع وأحياناً مضحك لدعم هذه التوجهات، ثم جاءت الأنفاق تحت البلدة القديمة خدمة للغرض نفسه.

٥ ـ يمكن ضرب مثل ثانٍ أيضاً، على غاية من الأهمية، وهو ما يجري في سلوان، ذلك الحي الذي يقع إلى الجنوب من سور المدينة القديمة، والذي تقوم إسرائيل بوضعه تحت

ضغط هائل، لأنه بحسب التراث التاريخي والأثري الإسرائيلي، وبغضّ النظر الآن عن صدقية الروايات، يحتضن آثار ما يسمى فترة الهيكل الأول والهيكل الثاني وسائر الآثار اليهودية في المدينة. فقد تم استثمار مئات الملايين من الدولارات لتهويده وتهجير سكانه، وعملت مختلف الأجهزة الإسرائيلية مجتمعة على ذلك (جمعيات استيطانية؛ سلطة الآثار؛ سلطة الحدائق؛ بلدية القدس؛ وزارة القدس؛ وزارة الإسكان؛ جمعيات استيطانية يهودية أميركية؛ إلخ). وقد نجحت جهود هؤلاء جميعاً، على مدار خمسة عقود، في توطين فقط قرابة ٥٠٠ مستوطن أغلبيتهم طلاب يقيمون بصورة موقّتة، بينما ارتفع عدد سكان هذا الحي الفلسطينيين منذ سنة ١٩٦٧، من أقل من ٥٠٠٠ نسمة إلى ما يزيد على ٢٥,٠٠٠ فلسطيني، وهم صامدون على الرغم من أنهم يعيشون في صناديق أمنية، محاصرين من الجهات كلها، تراقبهم كاميرات، ويحيط بهم حراس مدججون بالسلاح ودوريات دائمة، وتجري اعتقالات بالجملة... إلخ. لقد تم تحويل الحي إلى مكان لا يليق بسكن الإنسان، إلاّ إن عدد سكانه ظل يزيد.

ما الذي ستفعله قوة الاحتلال الإسرائيلي في القدس ولم تفعله من قبل؟ وهل سيبقى الفلسطينيون في المدينة بلا حراك كأنهم حجارة شطرنج؟

إن نسب التزايد السكاني في المدينة واضحة، إذ يزداد الفلسطينيون بنسبة تصل إلى ١٪ سنوياً، ونسبتهم مؤهلة لأن تصبح خلال العقد المقبل ٥٠٪ من مجموع سكان ما يسمى "القدس الموحدة". فالفلسطينيون لم يرحلوا جرّاء تشييد جدار الفصل العنصري بكل ما حمله من مشقة يومية، وإنما تكيفوا معه وأظهروا قدرة جبارة على التزايد بدلاً من التناقص، في حين أن التزايد السكاني الاستيطاني هو الذي يعاني، على الرغم من جميع الإمكانات والدعم الحكومي وغير الحكومي.

لن تقوم حكومة في إسرائيل بضم سكان القدس العرب إلى إسرائيل وفرض الجنسية عليهم، لأن ذلك سيؤدي إلى زيادة كبيرة في عدد فلسطينيي الداخل، ويزيد مقاعدهم في الكنيست أربعة مقاعد إضافية على أقل تقدير، وسيقترب عدد نواب الكنيست من العرب إلى ٢٠، علاوة على أن سكان القدس سيسيطرون بسرعة مذهلة على ثلث مقاعد بلدية القدس، وبالتالي يستطيعون قلب كثير من المعادلات داخل المدينة وخارجها، وهو تطور لن تقبل به العقلية العنصرية التي بُنيت عليها إسرائيل. إذاً خيار ضم السكان، ليلحق بضم الأرض، ليس أمراً وارداً في القدس.

وبالتأكيد يبقى هناك خيار التهجير الجماعي، لأن التهجير الفردي لم يُجْدِ نفعاً، وهو السلاح الأخير بيد سلطات الاحتلال، وهذا خيار صعب التحقيق في ظل الظروف الدولية الراهنة، ما لم تجرِ هزة أرضية سياسية وأمنية واسعة في الشرق الأوسط، تعيد تشكيل الخريطة الجيوسياسية كلها. لكن هذا أمر مستبعد الحدوث، ذلك بأن إعادة إنتاج شرق أوسط جديد ليس أمراً سهلاً، والشعوب في المنطقة ليست أدوات يسهل تحريكها.

ما يمكن استنتاجه هو أن إسرائيل لا تملك في حقيقة الأمر أي خيارات في القدس، وما تقوم به ليس أكثر من إدارة صراع وضبط إيقاع، من دون امتلاك إمكان التغيير الجذري،

فـ ٣٥٠,٠٠٠ فلسطيني في القدس لن يختفوا هكذا، وقد فشلت محاولات التغيير الديموغرافي كلها، كما فشلت جميع حملات التهجير من المدينة.

إن سكان القدس من الفلسطينيين لا يملكون كثيراً من الخيارات سوى البقاء في المدينة ومراكمة الإنجازات الصغيرة وتطوير أدوات النضال الملائمة. إن البقاء في المدينة بحد ذاته هو إنجاز كبير يزداد أهمية مع مرور الوقت، لكن هذا البقاء وحده، وعلى أهميته الكبيرة، يحتاج إلى تطوير قيادة وطنية موحدة، وحماية المؤسسات الوطنية، وصيانة الهوية، وترميم مبانيه ومقدساته وصيانتها، وبالتأكيد هو بحاجة أيضاً إلى الدعم المعنوي والمادي كي يتحول البقاء في المدينة، ليس إلى ضرورة معيشية وشغف بالمدينة ومقدساتها فقط، بل إلى استراتيجيا كفاحية أيضاً.

درس تموز/يوليو

لقد أثبتت تجربة تموز/يوليو ٢٠١٧، حين قاوم المقدسيون مخرز الاحتلال وأجبروه على تفكيك البوابات الإلكترونية والكاميرات التي وضعها بعد عملية المسجد الأقصى في ١٤ من ذلك الشهر، أن فلسطينيي القدس لا يقفون عاجزين أمام الإجراءات الإسرائيلية، وأن القوة العظيمة التي يملكونها لا تقتصر على صمودهم في الحاضر، بل على دورهم في تقرير مستقبل المدينة أيضاً.

لقد أفقدت تجربة تموز/يوليو المؤسسة الإسرائيلية اتزانها، إذ إنها لم تتعود على التراجع أمام أي إجراء، وخصوصاً أمام بثّ حي ومباشر من التلفزة العالمية، واعتبرت أن ما جرى هو إهانة لكرامة الاحتلال، فأعقبت ذلك بسلسلة طويلة من الاعتقالات والتنكيل بحقّ شبان المدينة، والقائمة طويلة ولا مجال

حشود مصلين في الأقصى خلال هبّة ٢٠١٧.
المصدر: "وكالة سبوتنيك" الروسية.

هنا لسردها، وأتبعتها بمزيد من الإجراءات التي هدفت إلى انتزاع الإنجاز الكبير الذي تحقق، ومحاولة القول إن ما تم هو لمرة واحدة ولن يتكرر. لكن الثقة بالنفس التي اكتسبها الآلاف من الشباب المقدسي، وإخوانهم من الأرض المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ ومَن تضامن معهم من الحجاج المسلمين، وخصوصاً الأتراك، أشعر الجميع بأن الاحتلال ليس عصياً على الكسر، وأن وحدة الموقف التي تجلت قادرة في المستقبل على التصدي لجميع الإجراءات الاحتلالية، كما شعروا بأنهم، بمُصَلّياتهم وأيديهم العارية، يملكون قوة ليس من السهل هزّها.

يمكن الحديث مطولاً عن تجربة تموز/يوليو النضالية، وكيف ابتدعت الجماهير أشكال نضال تتلاءم مع أوضاع المدينة وتفسح المجال أمام الرجل والمرأة والطفل والعجوز للمشاركة على قدم من المساواة. ولا أحد يعرف كيف اكتشفت نساء البلدة القديمة أن عليهن توفير المأكل والملبس للمضربين والمصلّين، وكيف أُحضرت المياه لري ظمأ آلاف المصلين على أسفلت القدس الملتهب في ذلك الشهر الصيفي الحار، ومَن الذي استطاع تحشيد الآلاف كل ليلة، وكيف سارت أحوال المدينة من دون تعطيل، وكيف أُحضرت الفرشات والأغطية للمئات الذي قضوا لياليهم أمام بوابات الأقصى.

شعار بسيط رُفع في تموز/يوليو ٢٠١٧: لن ندخل المسجد عبر بوابات كشف المعادن، وسنصلي خارج الأبواب.

لم تمر سويعات على إطلاق هذا الشعار من طرف أحد شيوخ الأقصى حتى احتشد الآلاف أمام الأبواب، وفي المقابل وقف أمامهم مئات الجنود ورجال الشرطة وحرس الحدود والقوات الخاصة المدججين بالسلاح حتى أخمص أقدامهم، لكنهم لم يستطيعوا أن يستفزوا مفترشي الأرض من المصلين، واحتار الجند كما احتارت القيادة الإسرائيلية التي تخبطت يميناً وشمالاً وأطلقت التصريحات والتهديدات العشوائية. واستمر المشهد وزاد عدد المصلين وتنوعوا وانضم إليهم مزيد من المتضامنين، ووجدت القضية بسرعة طريقها إلى الوطن العربي والعالم الإسلامي، محرجة أصحاب الأجندات الذين لا يريدون للقدس أن تتصدر الأحداث كي لا تشوش عليهم مخططاتهم ومشاريعهم في أماكن ليست بعيدة عن فلسطين. لقد أثبتت أحداث تموز/يوليو مدى مركزية القدس في الصراع، وأن قضيتها لم تنتهِ، وهي حية، وأن هناك ما يمكن الاستثمار فيه.

ستبقى تجربة تموز/يوليو، العفوية إلى أبعد حدود، وما تجلى خلالها من التزام هائل من دون قوة تنظيم سوى الإحساس بالواجب الوطني والديني، وذلك في ظل غياب قيادة وطنية موحدة تقود النضال وتوجّهه، بحاجة إلى مزيد من التحليل، ولا سيما أنها لم تفرز قيادة قادرة على قيادة النضال في المدينة. أمّا القيادة الدينية التي قامت بدور مهم جداً في هذا الحدث، فغابت عن الأحداث لاحقاً، ولم تستطع توجيه النضال ضد قرارات الرئيس الأميركي ترامب التي طالت ليس المسجد الأقصى فحسب، بل مستقبل القدس الشريف ككل أيضاً. ■

المصادر

١ **Jacob Kornbluh and Aaron Magid, "Friedman Joins Greenblatt in Meeting with Palestinian Negotiators", *Jewish Insider*, July 11 2017, on *Jewish Journal* Website: http://jewishjournal.com/news/israel/221472/friedman-joins-greenblatt-meeting-palestinian-negotiators/**

٢ **انظر: نظمي الجعبة، "القدس: خمسون عاماً من الاحتلال"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ١١١ (صيف ٢٠١٧)، ص ١٤٠ – ١٥٩.**

٣ **للمزيد عن قصة هذا الحي ونضال أهله، انظر تقرير منظمة "بيتسيلم" الحقوقية الإسرائيلية في الرابط الإلكتروني التالي: https://www.btselem.org/index.php/arabic/jerusalem/national_parks_al_bustan_garden_of_the_king**

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية

الفكرة... والدولة

صراع الحضور الفلسطيني في زمن الانتكاسات

داود تلحمي

(جزءان)

١٠٨٧ صفحة ٣٨ دولاراً